

Participatory systems in the provision of educational services in the Arab World

Dr. Muddather Hassan Salem

Associate Professor - Abu Dhabi University

Dr. Atef Awad,

Associate Professor - Abu Dhabi University

Abstract : The paper aims to provide some possible recommendations for harmonization between supply and demand in the educational services provided by the University of Dongola in Sudan, according to systems of participatory, and therefore the paper reviews briefly as possible be obtained from the information related to the axis on the university, and then progress to see. The paper remains subject to all that might be received views on what express it, or what it calls options.

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة بحثية بعنوان:

النظم التشاركية في تقديم الخدمات التعليمية في الوطن العربي

(بالتطبيق على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقلا بالولاية الشمالية بالسودان)

إعداد: د. مدثر حسن سالم عزا لدين أستاذ مشارك - جامعة أبو ظبي

و د. عاطف عوض أستاذ مشارك - جامعة أبو ظبي

المقدمة: تهدف الورقة إلى تقديم بعض التوصيات الممكنة للمواءمة بين العرض والطلب في الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقلا بالسودان، وذلك وفق نظم تشاركية، وبالتالي فإن الورقة تستعرض وتستقري بإيجاز ما أمكن الحصول عليه من المعلومات المتصلة بالمحور المعني بالجامعة، ومن ثم تقدم رؤيتها. وتبقى الورقة خاضعة لكل ما قد يرد من آراء بشأن ما تعبر عنه أو ما تدعو إليه من خيارات.

المشكلة التي تتناولها الورقة: تكمن المشكلة التي تعالجها الورقة في الخلل في جانبي العرض والطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقلا، ذلك الخلل الناجم عن عدم المواءمة بين العرض والطلب على الخدمات التعليمية، والراجع لعدم وجود أساس تشاركي، حيث يمكن حصر المشكلة في الأسئلة التالية:

1. هل تتوفر للجامعة أنظمة تشاركية معنية بالخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة؟
2. هل يتم دراسة الطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنقلا أولاً؟
3. هل يتم عرض الخدمات التعليمية بجامعة دنقلا بناء على ما تم دراسته حول الطلب عليها؟

أهمية الورقة: تتبع أهمية الورقة من الدور المتعاطف الذي يمكن أن يلعبه الإنفاق على التعليم والاستثمار في رأس المال البشري، وذلك لن يتأتى إلا بالمواءمة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات التعليمية، لتجنب هدر للطاقات البشرية والمالية التي تنفق على التعليم.

أهداف الورقة: ترمي الورقة إلى التعرف على النظم التشاركية والجهات ذات العلاقة بالخدمات التعليمية المقدمة، ومدى المواءمة في جانبي العرض والطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقلا، ومحاولة تلمس الطريق نحو الموازنة بين الجانبين.

فرضية الورقة: بنيت الورقة على افتراض أن السعي للمواءمة بين جانبي العرض والطلب على الخدمات التعليمية المقدمة من جامعة دنقلا ينبغي أن يوجه نحو دراسة الطلب أولاً، ثم عرض الخدمات بناء على ذلك، والذي يبني على أساس تشاركي بين الجهات المعنية بتقديم وتلقي الخدمات التعليمية.

المنهج المتبع: تستخدم الورقة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على تفسير الوضع القائم قيد الدراسة، ثم تحليل البيانات والوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تساعد في إيجاد الحلول.

إضافة لإستخدام منهج دراسة الحالة

أدوات الدراسة: تستخدم الورقة الكتب والرسائل الجامعية والأوراق العلمية والتقارير وبيانات المكاتب كمصادر ثانوية، إضافة للملاحظة والمقابلة الشخصية كمصادر أولية لجمع البيانات والمعلومات، كلك إعتمدت الورقة على البيانات الكمية من الجهات ذات الصلة.

تنظيم الدراسة: قسمت هذه الورقة الي ثلاث بنود رئيسية هي:

1. الإطار النظري والدراسات السابقة.

2. واقع العرض والطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنقلا بالولاية الشمالية بالسودان.

3. النتائج والتوصيات.

الإطار النظري:

الطلب على التعليم: توضح (السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، 2006م) أن الطلب على الخدمات التعليمية يأتي من رغبة الأسرة في تحقيق فرص عمل أفضل لأبنائها، حيث تزيد فرص العمالة في القطاع الحديث، نظراً لحصوله على مستوى أجر مرتفع نسبياً، وكلما زادت سنوات الدراسة التي يتحصل عليها الفرد كذلك- وخاصة في الدول النامية- فإن الشهادة الدراسية تمنح حاملها وضعاً اجتماعياً مرموقاً، ولذلك فإن الرغبة في التعليم تأتي مدفوعة بالعنصر المادي والمتمثل في الأجر والوظيفة، إضافة للعنصر الاجتماعي والمتمثل في الوضع الاجتماعي ونظرة المجتمع وتقديره للشهادة. ولكن عدد السنوات الدراسية التي يرغب الفرد في الحصول عليها ليست مفتوحة لرغبته فقط، وإنما أيضاً محددة بإمكانياته وتكلفة كل سنة دراسية، سواء كانت تكاليف مباشرة مثل الرسوم الدراسية ونفقات الكتب والمواصلات والإقامة، أو تكاليف غير مباشرة أي تكلفة الفرصة البديلة والمتمثلة في الأجور الضائعة على المتعلم فيما لو قضى وقته في وظيفة ما بدلاً من مواصلة الدراسة. والطالب أو الأسرة عادة ما تعقد مقارنة بين العائد من التعليم- الدخل المتوقع الحصول عليه بعد التعليم- والوضع الاجتماعي، وتكلفة هذا التعليم، ومن الناحية الاقتصادية البحتة يكون قرار الطالب أو الأسرة بزيادة عدد سنوات الدراسة رشيداً كلما كان العائد منها أكبر من تكلفتها. ويضيف (مدحت القريشي، 2007م) أن الطلب على التعليم يتناسب

عكسياً مع مستوى التكاليف الدراسية، أي كلما تزداد التكاليف الدراسية يقل الطلب على التعليم، لكنه يتناسب طردياً مع الإيرادات الناجمة عن التعليم، أي كلما ازدادت الإيرادات الناجمة عن التعليم يزداد الطلب على التعليم، والعكس صحيح.

عرض الخدمة التعليمية: يذكر (رمضان محمد مقلد وآخرون، 2004م) أن عرض الخدمات التعليمية عادة ما يتحدد في كافة مستوياتها بقرارات سياسية وبمقدار المخصصات المدرجة سنوياً في الميزانية لهذا الغرض، والتي غالباً ما تتحدد هذه المبالغ بالمزاج السياسي السائد، وليس بالعوامل الاقتصادية. فكلما كان هناك ضغطاً شعبياً على الخدمات التعليمية، كلما كان ذلك ضغطاً على الحكومات لتوفير المزيد من هذه الخدمات، وبالتالي يمكن القول أن الطلب على التعليم، خاصة في الدول النامية، هو الذي يحدد عرض هذه الخدمة إلى حد كبير، ومن ثم فإن دراسة الطلب على الخدمات التعليمية يعتبر مقدمة أساسية لفهم آلية الموازنة بين عرض وطلب الخدمات التعليمية.

الاعتبارات الحاكمة للرغبة في التعليم (الطلب): تعدد (السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، 2006م) خمسة اعتبارات أساسية محددة للرغبة في التعليم تتمثل في الاختلافات بين مستويات الأجور بين الوظائف التي تتطلب مؤهلات دراسية، وتلك التي لا تتطلب مؤهلات دراسية، مدى قدرة القطاع الحديث على توفير وتقديم الوظائف للمؤهلات بأجور مرتفعة، التكاليف المباشرة للعملية التعليمية، تكلفة الفرصة البديلة للتعليم، والرغبة في تحقيق وضع اجتماعي.

الإفراط في الإنفاق على التعليم: يفسر الاقتصادي الكبير (مايكل تودارو) أن الإفراط في الإنفاق على التعليم في الدول النامية حدث نتيجة للفجوة الأجرية بين الحاصلين على شهادات وغير الحاصلين على شهادات، التوسع في العمالة بالقطاع الحديث تزيد بمعدل أقل من الزيادة في عدد الخريجين من ذوي الشهادات المختلفة، اختيار المؤهلات العليا من أصحاب العمل نظراً لوجود فائض عرض في سوق العمل، الحكومات تربط الأجر بالمؤهل وليس بمتطلبات الوظيفة، انخفاض التكاليف التعليمية، وأن نسبة البطالة مرتفعة بين الشباب صغير السن وبالتالي فإن تكلفة الفرصة البديلة للبقاء في المدرسة والالتحاق بالجامعة تساوي صفراً أو منخفضة جداً. إلا أن (السيدة إبراهيم مصطفى وآخرون، 2006م) يرون أن أجور غير المتعلمين في الدول النامية الآن أعلى من أجور حاملي الشهادات العليا، كما أن البطالة بين حاملي الشهادات العليا أعلى من البطالة بين غير المتعلمين، حيث ظهرت في الفترة الأخيرة بطالة المتعلمين. ويضيف (رمضان محمد مقلد، 2004م) أن الإنفاق على التعليم في كثير من الدول النامية اهتم بالكم ولم

يهتم بالنوع، كما أوجد تخصصات الطلب عليها ضعيف، إضافة لتركيزه على تخصصات منذ البداية كان من الأجدى أن تأتي لاحقاً لتتناغم مع الحراك الاقتصادي السائد.

المهارات المطلوبة للعمل: ويرى كلا من (بدران والدهشان ، ٢٠٠٠) أن الجامعات في المستقبل سوف يكون من أهم أولوياتها تحقيق الأهداف التعليمية التالية : تعليم الطالب كيفية التعلم الذاتي والتفوييم الذاتي، وإكساب الطالب الاستقلالية الابتكارية والقدرة على الإبداع ، وإكساب الطالب القدرة على التحكم في التغيير ، وإكساب الطالب الرغبة في الاستمرار في التعليم، وإكسابه القدرة على تحديد ما يريد أن يكون عليه ، والقدرة على تنمية شخصيته. ويبدو أن كثيرًا من مؤسسات التعليم العالي ليس فقط على المستوى المحلي أو العرب، بل حتى على المستوى العالمي وفي الوقت الحالي لم توفق بمستويات مختلفة في توفير احتياجات ومتطلبات سوق العمل من الكفاءات والمهارات الأساسية . ويضيف (سامي بن عبد الله الباحثين، 2006) إن المهارات الأساسية للعمل المطلوب من المؤسسات التعليمية إكسابها لخريجها، توصف بأنها تلك المهارات القابلة للاستخدام في جميع الأعمال والتي تساهم في تعميق المعرفة، وإظهار المهارات الاختصاصية، وصقل نظرة الفرد تجاه العمل ورفع قدرة التكيف لتطورات ضرورة سوق العمل في القرن الحادي والعشرين . المهارات الأساسية في طالب العمل والمشتغلين وذلك لضمان نجاح تلك الأعمال بالشكل المطلوب، وقد حدد الباحثون هذه المهارات بمثل مهارات الاتصال، والعلاقات الشخصية مع الآخرين، وحسن التعامل معهم، وإمكانية مواجهة المشاكل وحلها، واكتساب خبرة التنظيم ، وترتيب الأمور حسب أولوياتها.

التعليم الجامعي وسوق العمل: يشير (مصطفى متولي، 1308هـ) إلى عدد من المؤشرات على عجز الجامعات في تلبية احتياجات القطاع العام من القوى العاملة البشرية في الجانب النوعي للخريجين، منها:

1. أن المهارات المتوفرة لدى الخريجين لا تتوافق مع طبيعة الأعمال التي تقدمها جهات التوظيف في القطاعين العام والخاص.

2. أن مستويات الاتصال بين الجامعات وبين جهات التوظيف ليست بالفعالية المطلوبة.

3. أن خريجي الجامعات بحاجة إلى إعادة تدريب ليتمكنوا من القيام بالأعمال المقدمة لهم.

ويتفق مع مجموعة من الباحثين في بحوثهم على مجموعة من الأسباب التي أدت إلى

تزايد معدلات البطالة وسط الخريجين، وهذه الأسباب تصنف إلى فئتين، على النحو التالي:

أسباب لها علاقة بالتعليم الجامعي، وتشمل:

1. التوسع السريع وغير المخطط في التعليم الجامعي.
 2. انخفاض درجة الموازنة بين مخرجات التعليم الجامعي وبين حاجات سوق العمل من ناحية الكيف والكم
 3. اعتماد التعليم الجامعي على أساليب غير دقيقة في اختيار مدخلات من الطلاب، وعلى أساليب تقليدية في التدريس والتدريب والتقييم.
 4. عدم اعتماد مخططي التعليم الجامعي على رؤية واضحة عن الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل من القوى البشرية.
 5. ضعف برامج التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني في التعليم الجامعي.
- أسباب لها علاقة بالبيئة المحيطة بالجامعة:

1. عوامل اقتصادية، مثل: بطء معدلات النمو الاقتصادي.
 2. ارتفاع معدلات النمو السكاني وخاصة في فئة الشباب والأطفال.
 3. الزيادة المستمرة في الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وخاصة النظري منه.
 4. العادات والتقاليد الاجتماعية التي تسود في بعض المجتمعات وتقلل من قيمة بعض الأعمال والمهن فلا يقبل بها الخريجون.
- القصور الذاتي في النظم التعليمية في الدول النامية:** يذكر (رمضان محمد مقلد، 2004م) أن مشاكل عدم الكفاءة في النظم التعليمية تتمثل في تخلف المحتوى التعليمي للمناهج وانخفاض نوعية التعليم على كافة المستويات التعليمية، سوء الإدارة والقصور التنظيمي، بعد المحتوى العلمي للمناهج عن احتياجات سوق العمل وعن واقع الحياة السائد في الدول النامية، عدم ترشيد الإنفاق على التعليم العالي، تدخل الحكومة لتحقيق أغراض سياسية، عدم مراعاة متطلبات وأهداف التعليم الحضري وأهداف ومتطلبات التعليم الحضري مما يؤدي إلى انفصال التعليم عن واقع البيئة المحلية للمتعلم، التعليم الأساسي والثانوي يعد بمثابة إعداد لدخول الجامعة فقط دون أن يتعلم الطالب مهنة منتجة، كما أن معظم الجامعات في الدول النامية قد تم تصميمها على غرار الجامعات الغربية القديمة، وعلى حين تطورت الجامعات الأخيرة، إلا أن الجامعات في الدول النامية تعاني من الجمود، وأن الدافع التعليمي بالدرجة الأولى في الدول النامية هو إشباع رغبة اجتماعية لدى الأسرة والطالب دون أن يكون هنالك دافع حقيقي لتعلم مهني عالي الإنتاجية يخدم الأهداف القومية للبلد.

أوضاع الكفاية الخارجية لأنظمة التعليم المعاصرة: يبين (أنطوان حبيب رحمة، 1982م) أن تقييم الكفاية الخارجية لأنظمة التعليم المعاصرة منخفضة، وذلك بسبب انخفاض التوافق بين مؤهلات المتعلمين وحاجات التنمية وسوق العمل، اختلال التوازن بين خريجي التعليم العالي من الفنيين وبين خريجي المعاهد المتوسطة الذين يعملون مساعدين للفئة الأولى، انخفاض مستوى الكفاءة الفنية عند نسبة كبيرة من عدد الخريجين من كل مستويات التخصص المختلفة، فيض خريجي التعليم عن حاجة سوق العمل، انخفاض ملائمة مخرجات التعليم في الريف لحاجات التنمية، وعدم ملائمة اتجاهات المتعلمين للأعمال التي يحتاجها المجتمع وتنميته. إن أثر انخفاض الكفاية الخارجية لأنظمة التعليمية يتمثل في بطالة المتعلمين وسوء الاستخدام.

اتجاهات تحسين الكفاية الخارجية لأنظمة التعليم: يوضح (أنطوان حبيب رحمة، 1982م) أن تحسين الكفاية الخارجية لأنظمة التعليمية ينبغي أن يوجه نحو تخطيط التعليم مخرجاته حسب حاجات المجتمع من الطاقة العاملة، الربط بين العمل والتعليم في جميع المستويات الدراسية بحيث يمارس الطالب العمل ويؤهل لممارسته مستقبلاً، التوسع في التعليم الفني وتنويعه، الاعتدال في تضيق محتوى الإعداد المهني، التربية للعمل في الريف والعيش فيه، تكوين اتجاهات ملائمة لحاجات العمل والتنمية، إصلاح سوق العمل، وتطوير إدارة الأعمال.

الدراسات السابقة:

1. أعد (مدثر حسن سالم، 2012م) ورقة بعنوان: البطالة والاستخدام في السودان بالتطبيق على الولاية الشمالية (رؤية تنموية) هدفت إلي التعرف علي موقف البطالة والاستخدام للقوي العاملة بالولاية الشمالية بالسودان، والعمل علي وضع رؤية تنموية إستراتيجية للموارد البشرية بالولاية. حيث خلصت الورقة إلي العديد من النتائج والتي تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة بالولاية، وسيطرة النشاط الزراعي في الحصول علي أعلي معدلات التوظيف للقوي العاملة بالولاية، ووجود خلل نوعي في مؤهلات الكوادر المتعلمة المتعطلة عن العمل من حيث ملاءمتها لسوق العمل بالولاية. وقد أوردت الورقة عدة توصيات تدور حول ضرورة الإسراع بمعالجة الخلل في سوق العمل بالولاية عن طريق معالجة جانب العرض والطلب لتحقيق النمو في القطاعات الاقتصادية المختلفة بالولاية، والتوسع في البرامج التدريبية المتعددة بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل بالولاية باستخدام التدريب التحويلي للمسارات، إضافة للسعي الحسيس لمعالجة الخلل في التعليم بشقيه العام والعالي بالشكل الذي يجعل مخرجاته تتوافق مع واحتياجات سوق العمل والاستثمار والتنمية بالولاية الشمالية.

2. قام محمود وناس (2006) بدراسة حول قضايا التعليم العالي والجامعي أشارت إلى معاناة مصر من مشكلة البطالة بين خريجي جامعاتها؛ لذلك تبنت برامج التصحيح الهيكلي مما جعل الحكومة تسيطر على قطاع التعليم العالي وسمحت بزيادة الرسوم الدراسية وفق مبدأ العرض والطلب. وكان من أحد توصياتها تغيير النظرة المجانية للخدمات التعليمية.

3. أما دراسة التركستاني (2005) فكان هدفها التعرف على المسؤوليات التي تقع على عاتق الجامعات لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل السعودي. وتحديد مسؤوليات القطاع الخاص في توظيف مخرجات التعليم وتأهيل تلك المخرجات لسوق العمل. ومن أهم التوصيات التي قدمتها هذه الدراسة ربط الجامعة وبحوثها العلمية بواقع المجتمع ومشكلاته التي يعاني منها وأن تتوجه إلى خدمة قضايا التنمية.

4. وقد بحثت دراسة سويلم (2005) عن مشكلات المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني. فاستعرض فيها عن الملامح الرئيسية لنظام التعليم وعلاقته بسوق العمل، ووصف سمات العمالة الفلسطينية في سوق العمل، حيث أكدت هذه الدراسة على مسؤوليات وزارة العمل في التنسيق مع القطاع الخاص وتحويل وزارة العمل إلى مصدر وقاعدة بيانات لمؤسسات التعليم العالي.

واقع العرض والطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنقلا بالولاية الشمالية بالسودان:

يبلغ تعداد سكان الولاية الشمالية 699.065 نسمة، وهو العدد الأقل بين جميع ولايات السودان، والمعدل السنوي للنمو السكاني 2.1% (إذ تبلغ نسبة الرجال 50.60% بعدد 353745 نسمة والإناث 49.40% بعدد 345320 نسمة من عدد السكان)، كذلك يوضح التركيب العمري للسكان بالولاية، وبحسب نتائج التعداد السكاني الخامس لعام 2008م، أن (245171 نسمة) بنسبة 35.07% من إجمالي سكان الولاية أطفال دون الخامسة عشر، وأن (282521 نسمة) بنسبة 40.41% من جملة سكان الولاية في سن 15-39 سنة، وأن (171373 نسمة) بنسبة 24.52% في سن 40 سنة فما فوق (الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية، مارس 2011م)، كما إنه يمكن حساب القوى العاملة إذ تبلغ (538.280) شخص عامل. أما عن أولويات الإنفاق للأسرة بالولاية فقد تمثلت في الآتي: الأغذية والمشروبات 58.1%، السكن والمياه والكهرباء 17,2%، النقل 4.4%، الاتصالات 3%، الصحة 1.5%، الإنفاق علي التعليم 1.2%، نفقات آخري 14.6% (الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية، 2010م). كما يبلغ معدل البطالة للسكان في الفئة العمرية 15-24 سنة إلي مجموع السكان في ذات الفئة العمرية 28.1%، زد على ذلك تصنف (بيانات مكتب الإحصاء بالولاية،

يونيو 2012م) السكان حسب مراحلهم التعليمية، حيث نجد أن الذين نالوا تعليم بالخلوة فقط بعدد (5480)، قبل المدرسي بعدد (144710)، الأساس بعدد (92543)، متوسط بعدد (9730)، ثانوي بعدد (77177)، دبلوم وسيط بعدد (5603)، بكالوريوس بعدد (23179)، دبلوم فوق الجامعي بعدد (720)، ماجستير بعدد (485)، دكتوراه بعدد (149) والذين لم يستجيبوا بعدد (50876).

يتضح من خلال تلك البيانات أن عدد سكان الولاية بسيط مقارنة بالولايات الأخرى، إلا أن التركيب العمري للسكان يشير إلى أن 75.48% هم في سن التعليم الجامعي بمختلف مستوياته أو في سن الانتظار للدخول للجامعة، كما أن أولويات إنفاقه لا يجد منها الإنفاق على التعليم حظه. كما يتضح ارتفاع معدل البطالة وسط الشريحة في سن التعليم الجامعي وما بعده، الأمر الذي قد يعكس عدم مواءمة المخرجات التعليمية لسوق العمل حالياً، والذي سيعود بدوره على المدى البعيد بخفض الطلب على التخصصات التي يحملونها، وربما يزداد الطلب والعرض على التخصصات الأخرى ذات العلاقة باحتياجات سوق العمل بالولاية. كذلك تبين المراحل التعليمية التي تحصل عليها سكان الولاية أن عدد السكان الذين نالوا تعليماً جامعياً بمستوياته المختلفة بلغ (30136)، وبما أن عدد السكان في سن التعليم قبل الجامعي يشكلون نسبة 35.07% تبقى النسبة المكتملة 64.93% من عدد السكان لمن هم في سن التعليم الجامعي فما فوق بعدد (434892)، بذلك تصبح نسبة الذين نالوا تعليماً جامعياً لأي مستوى منهم تشكل حوالي 7%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بعدد السكان، والذي إن أحسن عرض خدمات تعليمية وربطها بمجالات وظيفية مختلفة وبمحفزات لأمكن توجيه الطلب على تلك الخدمات التعليمية التي تعرضها جامعة دنقلا بالولاية الشمالية، وذلك باستخدام الوسائل المناسبة.

يشير (دليل القبول لمؤسسات التعليم العالي لمستوى البكالوريوس والدبلوم التقني للعام الجامعي 2011م-2012م) إلى أن النظام التعليمي للتعليم العالي في السودان يتكون من ثلاثين جامعة حكومية وما يزيد عن الأربعين مؤسسة أهلية للتعليم العالي تعمل على مختلف المستويات وبأساليب متنوعة، وذلك نتيجة لثورة التعليم العالي بالسودان عام 1990م والتي هدفت إلى توسيع وإنشاء مؤسسات تعليمية بالبلاد لاستيعاب الزيادة في أعداد الطلاب المقبولين، والعمل على تنمية موارد البلاد علمياً واقتصادياً واجتماعياً... الخ، حيث يشير (دليل جامعة دنقلا لعام 2006م) أن جامعة دنقلا أنشئت في عام 1994م بثلاثة كليات لتصبح الآن خمسة عشر كلية.

يوضح (دليل القبول لمؤسسات التعليم العالي لمستوى البكالوريوس والدبلوم التقني للعام الجامعي 2011م-2012م) المعروض من الكليات بتخصصاتها المختلفة، والتي تتمثل في كلية العلوم الزراعية - دنقلا السليم، كلية الآداب والدراسات الإنسانية - كريمة، كلية علوم الأرض والتعدين بوادي حلفا، كلية الشريعة والقانون - رومي البكري، كلية التربية القسم الأدبي - مروى، كلية التربية معلمين - دنقلا، كلية الطب والعلوم الصحية - دنقلا، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - دنقلا السليم، كلية التربية معلمين قسم الأحياء - دنقلا، كلية التقنية والتنمية البشرية علوم الحاسوب - دنقلا، كلية التقنية والتنمية البشرية المعلومات - دنقلا، كلية التربية القسم الأدبي لغة عربية ودراسات إسلامية - رومي البكري، كلية التربية القسم الأدبي لغة إنجليزية - رومي البكري، كلية التربية قسم الرياضيات - دنقلا، وفي هذا العام سيتم إنزال العلوم الإدارية - رومي البكري بدليل القبول. إضافة لذلك توجد كلية الدراسات العليا - دنقلا. إن الخدمات التعليمية التي تعرضها جامعة دنقلا تركز على الكليات ذات التخصصات النظرية وليست التطبيقية، عدا كليات الطب والتعدين والزراعة، ولعل التركيز على الكليات النظرية قد يكون مرده كلفها البسيطة مقارنة مع الكلف العالية للكليات التطبيقية.

على صعيد متصل في جانب الطلب على الخدمات التعليمية من قبل الطلاب الناجحون في امتحان الثانوية بالولاية الشمالية، والمتقدمين للالتحاق بالجامعات السودانية يشير (تحليل القبول للجامعات السودانية بوزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية للعام 2011م) أن عدد الطلاب والطلبات الذين جلسوا لامتحان الشهادة الثانوية بالولاية بلغ عددهم (9652) نجح منهم عدد (7836) ليتم قبول عدد (3767) بنسبة 48.1% بالجامعات السودانية المختلفة. حيث توزع هؤلاء الطلاب المقبولين بالجامعات السودانية على كليات التربية بعدد (673 طالب وطالبة)، الآداب بعدد (265 طالب وطالبة)، الاقتصاد بعدد (239 طالب وطالبة)، علوم الحاسوب بعدد (233 طالب وطالبة)، الهندسة بعدد (225 طالب وطالبة) الشريعة والقانون بعدد (222 طالب وطالبة)، تقنية المعلومات بعدد (84 طالب وطالبة)، إدارة الأعمال بعدد (69 طالب وطالبة)، إعلام بعدد (68 طالب وطالبة)، تجاره بعدد (66 طالب وطالبة)، مختبرات بعدد (55 طالب وطالبة)، دراسات محاسبية بعدد (48 طالب وطالبة)، التمريض بعدد (40 طالب وطالبة)، الفيزياء والرياضيات بعدد (36 طالب وطالبة)، الطب بعدد (33 طالب وطالبة)، التربية معلمين بعدد (32 طالب وطالبة)، علوم الاتصال بعدد (20 طالب وطالبة)، إدارة المحاسبة والبنوك بعدد (19 طالب وطالبة)، علم النفس بعدد (18 طالب وطالبة)، الصيدلة بعدد (18 طالب وطالبة)، محاسبة بعدد (15 طالب وطالبة)، تسويق ومبيعات بعدد (15 طالب وطالبة)، وأخرى يصل المقبولين بها دون هذا العدد الأخير بعدد (1274 طالب وطالبة). نجد أن الذين قبلوا

بالجامعات السودانية من أبناء الولاية الشمالية الناجحون في الشهادة السودانية لا يصلون إلى النصف، كما أن بعضهم قبل بكليات لا توجد بجامعة دنقلا مثل كليات الهندسة والإعلام والتجارة والصيدلة والاتصالات والبنوك والتسويق.

في سياق متصل توضح الإحصاءات المتوفرة بأمانة الشئون العلمية بجامعة دنقلا عن الطلاب المسجلين من العام 2003م وحتى العام 2011م الآتي:

الجدول (1) يوضح إحصاءات الطلاب المسجلين بجامعة دنقلا من العام 2003م وحتى

2011م

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	الكلية
424	394	525	480	435	348	290	282	236	الطب والعلوم الصحية
340	396	355	351	342	352	455	340	431	العلوم الزراعية
510	514	459	425	391	349	307	178	106	علوم الأرض و التعدين
777	737	772	530	530	501	521	485	237	الآداب والدراسات الإنسانية
808	733	608	545	524	448	372	432	237	الاقتصاد و العلوم الإدارية
565	551	400	393	387	464	435	343	300	الشريعة و القانون-رومي البكري
762	752	658	616	574	563	523	545	405	التربية أدبي - مروى
748	475	379	369	473	343	237	210	184	التربية معلمين-دنقلا
137	103	69	35						التربية علمي - أحياء- دنقلا
191	128	55							التربية أدبي -رومي البكري
46	25								التربية علمي-رياضيات- دنقلا
127									التقانة - علوم حاسوب-

دنفلا -تقنية معلومات

المصدر: أمانة الشؤون العلمية بجامعة دنفلا، 2013م

يتضح من الجدول (1) أن الطلب ظل في تزايد مستمر من العام الأول إلى الأخير للمعروض من الخدمات التعليمية لجامعة دنفلا لجميع كليات الجامعة بتخصصاتها المختلفة (خاصة كلية التعدين بنسبة زيادة 381%، وكلية التربية معلمين بنسبة 307%، وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بنسبة زيادة 241%، وكلية الآداب والدراسات الإنسانية بنسبة زيادة 228%، وكلية الطب بنسبة زيادة 80%) إلا أن كلية العلوم الزراعية الوحيدة التي ظل الطلب عليها في تراجع مستمر. ولعل زيادة الطلب على كليات التربية يعود إلى التوسع في توظيف أعداد مقدر من المعلمين بالولاية، كما أن الطلب على كلية علوم الأرض والتعدين يعود إلى إنتاج النفط ومشتقاته بالسودان في مرحلة ما قبل انفصال الجنوب والتحول إلى البحث عن ثروات أخري في باطن الأرض لتعويض النفط المفقود.

على صعيد متصل توضح نسب القبول بالنوع الطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنفلا، وذلك حسب التالي:

الجدول (2) يوضح نسب القبول العام لجامعة دنفلا من العام 2003م و حتى 2011م

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	النوع	الكلية
87.1	87.1	87	87.1	87.1	87.6	86.9	86.1	85.6	طلاب	الطب والعلوم الصحية
88	88.5	87.6	88	87.7	87.9	87.3	86.4	86.5	طالبات	
50	50	50	50	50	50	50	50	57.6	طلاب	العلوم الزراعية
50	66	65	65.3	65	59.6	50	50	59.6	طالبات	
71	72.6	72.1	72.3	71.6	68.4	65.4	64.6	64.4	طلاب	التعدين
68.9	69.6	68.9	68.3	68	66.9	64.9	63	62.1	طلاب	الآداب والدراسات الإنسانية
68.7	71.1	70.3	69.3	68.1	67.1	65.3	64	63.9	طالبات	
73.3	74.3	74.1	73.6	73	72.7	71.6	71.7	70.9	طلاب	الاقتصاد و العلوم

74.6	77.6	77.4	76	77.7	73.4	73	72.3	71.4	طالبات	الإدارية
71.1	71.1	71.6	71.4	71.3	70	69.1	67.9	66.9	طلاب	الشريعة و القانون
69.6	71.1	70.7	70	70.4	68.7	67.9	66.1	66.7	طالبات	
69.7	70.7	71	70	69.1	67.4	65.7	63.1	62	طلاب	التربية أدبي - مروي
72.4	73.4	73.3	73.1	70.6	69.1	66.4	64.3	64.4	طالبات	
68.6	70.6	70	69.9	69.3	67.4	64.7	64.1	62	طلاب	التربية معلمين - دنقلا
76.4	77.1	75	76.1	76	73.6	68.7	71.6	65.1	طالبات	
50	50	50	50	-	-	-	-	-	طلاب	التربية علمي - أحياء
72	71	71.3	68.1	-	-	-	-	-	طالبات	
69.1	67	-	-	-	-	-	-	-	طلاب	التربية أدبي - رومي البكري
71.3	69.7	-	-	-	-	-	-	-	طالبات	
50	-	-	-	-	-	-	-	-	طلاب	التربية علمي - رياضيات
68.4	-	-	-	-	-	-	-	-	طالبات	
63.7	-	-	-	-	-	-	-	-	طلاب	التقانة - علوم حاسوب وتقنية معلومات
65.3	-	-	-	-	-	-	-	-	طالبات	

المصدر: أمانة الشؤون العلمية بجامعة دنقلا، 2013م

يتضح من الجدول (2) أن المنافسة بين الطلبة والطالبات في الالتحاق بكلياتهم كانت في جميع الكليات لصالح الطالبات من خلال علو نسب قبول الطالبات عن الطلاب، عدا كلية الشريعة والقانون، والتي ظل فيها علو نسب القبول لصالح الطلاب وليست الطالبات، كذلك نجد أن نسب القبول بالكليات ظلت ترتفع من عام لآخر، لتصبح الزيادة في نسبة القبول لكلية التعدين 6.6%، وكلية التربية معلمون 11.3%، وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية 3.2%، وكلية

الآداب والدراسات الإنسانية بنسبة زيادة 6.8%، وكلية الطب 1.5%، التربية أدبي مروي 8%،
الشريعة والقانون 4.2%.

بالنسبة للمصروفات الدراسية المفروضة على الطلاب مقابل التعليم لمستوى البكالوريوس
بجامعة دنقلا تشير (تقارير أمانة الشئون العلمية، يوليو 2012م) أن رسوم التسجيل السنوية
للطلاب المقبولين قبول عام (100ج) والمقبولين قبول خاص (150ج) إضافة للمصروفات
الدراسية السنوية للطلاب المقبولين قبول عام بواقع (650ج) لكلية الطب والعلوم الصحية،
(500ج) لكلية علوم الأرض والتعدين، (450ج) لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، (400ج)
لكليات العلوم الزراعية والآداب والدراسات الإنسانية والتربية أدبي والتربية معلمين، والشريعة
والقانون (300ج). أما المقبولين قبول خاص فمصروفاتهم الدراسية تبلغ في العام (8000ج)
لكلية الطب والعلوم الصحية، (1250ج) لكليات الاقتصاد والتربية معلمين والزراعة والتعدين
والتقانة، (1000ج) لكليات الآداب والشريعة والتربية أدبي والتربية رومي البكري. يلاحظ بالنسبة
للمصروفات الدراسية التي تتلقاها جامعة دنقلا مقابل الخدمات التعليمية التي تقدمها أنها تعد
الأقل بين الجامعات السودانية، سواء كانت للقبول العام أو الخاص. إن ذلك يمكن أن يدفع نحو
زيادة الطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقلا.

بذات الصدد تساهم جامعة دنقلا بعرض الخدمات التعليمية على مستوى الدراسات العليا
لمستويات الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه لجميع التخصصات المعروضة على مستوى
البكالوريوس. والجدول التالي يوضح التخصصات وأعداد الطلاب الحاصلين والمسجلين لنيل
الدرجات العلمية لها لمختلف المستويات بكلية الدراسات العليا:

الجدول (3) التخصصات وأعداد الطلاب الحاصلين والمسجلين لها بكلية الدراسات العليا

التخصص	مستوى الدبلوم العالي			مستوى الماجستير			مستوى الدكتوراه		
	عدد الحاصلين	عدد المسجلين	المجموع	عدد الحاصلين	عدد المسجلين	المجموع	عدد الحاصلين	عدد المسجلين	المجموع
إدارة الأعمال	48	22	70	21	12	33	5	5	10
المحاسبة	20	4	24	27	17	44	10	5	15
اقتصاد	17	1	18	15	8	23	4	6	10

-	-	-	24	10	14	-	-	-	شريعة وقانون
-	-	-	16	7	9	-	-	-	اللغة العربية
-	-	-	11	9	2	-	-	-	علم الاجتماع
-	-	-	12	5	7	-	-	-	الآثار
-	-	-	18	10	8	-	-	-	دراسات إسلامية
-	-	-	12	5	7	-	-	-	مكتبات ومعلومات
59	31	28	53	28	25	9	4	5	أخرى
94	47	47	246	111	135	121	31	90	المجموع

المصدر: مكتب مسجل كلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا، 2013م

يتضح من الجدول (3) أن الطلب على الدراسات العليا بجامعة دنقلا تمثل بعدد (121) لمستوى الدبلوم العالي، وعدد (246) لمستوى الماجستير، وعدد (94) لمستوى الدكتوراه، ليصبح جملة الطلب بعدد (461)، تحصل منهم (272) على درجاتهم العلمية، وعدد (189) ما زالوا مسجلين لنيل الدرجات. كما يتضح أن هنالك طلب على تخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد على مستوى الدبلوم العالي، وعلى مستوى الماجستير هنالك طلب على تخصصات المحاسبة وإدارة الأعمال والاقتصاد والشريعة والقانون والدراسات الإسلامية واللغة العربية والآثار والمكتبات والمعلومات وعلم الاجتماع، وعلى مستوى الدكتوراه هنالك طلب على تخصصات المحاسبة وإدارة الأعمال والاقتصاد. بالرغم من أن جامعة تعمل على عرض خدماتها التعليمية لمستوى الدراسات العليا لجميع التخصصات التي تعرض على مستوى البكالوريوس، إلا أن الطلب يتركز على تخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد، والتي تتبع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، إضافة لبعض التخصصات على مستوى الماجستير مثل الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية واللغة العربية والآثار وعلم الاجتماع والمكتبات والمعلومات. ولعل تزايد الطلب على هذه التخصصات مرده رغبة منسوبي الخدمة العامة بالولاية الشمالية في الحصول على هذه التخصصات.

بالنسبة للمصروفات الدراسة بكلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا تشير (تقارير مسجل كلية الدراسات العليا، يونيو 2012م) أن رسوم التسجيل موحدة لكل المستويات والفئات بواقع (310ج) للدرجة. أما المصروفات الدراسية لمستوى الدبلوم العالي نظري (1500ج) والتطبيقي (2000ج)، الماجستير نظري (3500ج) والتطبيقي (4000ج) والدكتوراه نظري (6000ج) والتطبيقي (7000ج). وللمؤسسات تبلغ رسوم الماجستير نظري وعملي (4000ج) و الدكتوراه (8000ج) كذلك. والأجانب (8000ج) للماجستير وللدكتوراه (12000ج). يلاحظ كذلك أن المصروفات الدراسية تعد الأقل بين الجامعات السودانية.

من زاوية أخرى يلاحظ غياب النظم التشاركية للجهات ذات العلاقة بتقديم وتلقي الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات في السودان، وجامعة دنقلا على وجه التحديد، فوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهي الوزارة التي تتبع لها الجامعات وفي ظل ثورة التعليم العالي وانتشار الجامعات الولائية ووجود تقاطعات ومصالح محلية ربما يربك الخطط المركزية إن وجدت لمعالجة الخلل في تقديم وتلقي الخدمات التعليمية، كذلك نجد سوق العمل بعيد كل البعد عن المشاركة ولعب دور مهم، خاصة الشق الخاص منه، مع بروز القطاع العام كمخدم رئيس للخريجين، زد على ذلك فمجلس أمناء الجامعة، وهو الجهة المخولة للتخطيط للجامعة عادة ما يعقد مرة واحدة في العام وقد يغيب لأعوام عن الساحة، كما أن تشكيل عضويته ومكان انعقاده بالعاصمة الخرطوم قد يحد من فعاليته، ولعل الموائمة بين العرض والطلب على الخدمات التعليمية أبعد ما يكون عن اهتماماته، أما الطلاب وأولياء أمورهم وبقية قطاعات المجتمع الأخرى فهي مغيبة عن المشاركة في الأمر.

يتضح من ذلك غياب المنهج التشاركي بين قطاعات المجتمع المختلفة ذات المصلحة في تقديم وتلقي الخدمات التعليمية بجامعة دنقلا، وبالتالي يظل الموقف الحاكم هوالنسب التي يتحصل عليها الطلاب من جهة، ومقدرات الطلاب المالية من جهة ثانية، ورغبات الطلاب وأولياء أمورهم والمرتبطة بشكل اساس بثقافات إجتماعية محددة من جهة ثالثة، هي المحدد للطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة.

استنتاجات بشأن العرض والطلب على الخدمات التعليمية لجامعة دنقلا:

1. باستقراء الخصائص السكانية لإنسان الولاية يتضح قلة عدد سكان الولاية، وضعف إنفاقهم على التعليم، إضافة لارتفاع معدل البطالة وسط الشريحة المستهدفة من هذه الورقة.

2. بالنسبة للذين تلقوا تعليماً جامعياً فما فوق يتضح قلة العدد، إذ لا تتعدى نسبتهم 7% من عدد السكان من الشريحة المستهدفة.
3. يتضح بالنسبة لعرض الخدمات التعليمية التي تقدمها جامعة دنقلا للتخصصات المختلفة عبر كلياتها العديدة أن أغلب تلك التخصصات نظرية وليست تطبيقية، كما أنها ليست متنوعة بالحجم الذي يغطي الطلب على الخدمات التعليمية بالولاية.
4. في جانب الطلب للناجحون في امتحانات الشهادة السودانية الثانوية على الخدمات التعليمية على مستوى التعليم الجامعي (البكالوريوس) يتضح زيادة الطلب على كليات التربية والآداب والاقتصاد وعلوم الحاسوب والهندسة والشريعة والقانون وتقنية المعلومات وإدارة الأعمال وإعلام وتجارة ومختبرات.
5. تم قبول طلاب وطالبات من أبناء الولاية بالجامعات السودانية الأخرى بخلاف جامعة دنقلا (جامعة الولاية) في تخصصات لا توجد بجامعة دنقلا، مثل الهندسة والإعلام والتجارة والصيدلة والاتصالات والبنوك والتسويق، وبأعداد مقدره، الأمر الذي يشكل خصماً على جانب العرض للخدمات التعليمية بجامعة دنقلا.
6. هنالك زيادة في الطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنقلا، والتي تقدمها كليات علوم الأرض والتعدين والتربية معلمين والاقتصاد والعلوم الإدارية والآداب والدراسات الإنسانية والعلوم الطبية.
7. شهد الطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها كلية العلوم الزراعية بجامعة دنقلا تراجعاً مستمراً، وإذا إستمر الحال على هذا المنوال ربما ستجفف بعض التخصصات إن لم تكن الكلية ككل.
8. إن المنافسة بين الطلبة والطالبات في الالتحاق بكلياتهم (الطلب) جاءت لصالح الطالبات، وذلك من خلال ارتفاع نسب القبول للطالبات عن الطلاب لجميع كليات الجامعة، عدا كلية الشريعة والقانون، والتي ظل الطلاب يتفوقون في المنافسة على الطالبات.
9. هنالك طلب متزايد على تخصصات إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد، ولمستويات الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه بكلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا.
10. بالنسبة للمصروفات الدراسية للقبول العام لمستوى البكالوريوس، أو الدراسة على النفقة الخاصة والدراسات العليا، نجدها تعد الأقل بين جميع الجامعات السودانية الأخرى، الذي يمكن أن يشكل عامل جذب لزيادة الطلب على الخدمات التعليمية التي

تقدمها جامعة دنقلا، إلا أنه في نفس الوقت يظل محدوداً في ظل الخيارات المحدودة للخدمات التعليمية التي يتم عرضها.

11. يتضح أنه لا يتم دراسة الطلب على الخدمات التعليمية أول بأول بجامعة دنقلا،

وبالتالي التالي لا يتم الربط بين العرض والطلب على تلك الخدمات التعليمية المقدمة.

12. يتضح أن هنالك خلل في الموازنة بين العرض والطلب على الخدمات التعليمية

التي تقدمها جامعة دنقلا، الظاهر من خلال التحاق أعداد كبيرة من الحاصلين على الشهادة السودانية بتخصصات أخرى بجامعة أخرى، وحتى من خلال اقبال الطلاب على كليات بتخصصات معينة وعزوف البعض عن الالتحاق بكليات وتخصصات أخرى، كذلك يتضح هذا الخلل حتى في الطلب على تخصصات محددة داخل الكلية الواحدة وعدم الرغبة في تخصصات معينة.

13. يتضح غياب المشاركة لقطاعات المجتمع المختلفة في العمل على معالجة

الخلل المتواجد في عدم الموازنة بين العرض والطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعة.

التوصيات: إن التعرض للموائمة بين العرض والطلب على الخدمات التعليمية في سياق هذه الورقة، ينبغي أن يصب تجاه جوانب محددة، ومن أهم التوصيات التي يمكن تناولها في هذا المجال هي:

1. العمل على تغيير الثقافة الاجتماعية لإنسان الولاية تجاه التعليم، مع ضرورة إعادة

صياغة أولويات إنفاقه، بالشكل الذي يجعل الإنفاق على التعليم في أعلى سلم الأولويات، على اعتبار أن الإنسان المتعلم يستطيع أن يسهم في أوجه الإنفاق الأخرى بصورة إيجابية، الأمر الذي يعلي من أهمية الاستثمار في التعليم.

2. على القائمين على أمر التعليم بالولاية السعي من أجل أن ينال جميع سكان الولاية في

سن التعليم الجامعي بمختلف مستوياته، وكل قادر فاته ركب التعليم الجامعي حظهم من التعليم، وذلك حتى يتم تحسين نسبة الذين نالوا تعليماً جامعياً من أبناء الولاية.

3. ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم، ولكن حتى حد معين، لأن

الإسراف في التعليم سيزترتب عليه ضياع في موارد نادرة دون عائد حقيقي، ولذلك فمن يريد الخدمة التعليمية بعد مستوى معين يجب أن يدفع كل أو جزء من التكلفة الاجتماعية لهذه الخدمة، مع إعطاء دعم للمتفوقين والنابعين.

4. على إدارة جامعة دنقلا عند عرض خدماتها التعليمية الموازنة بين التخصصات النظرية والتطبيقية على أقل تقدير، إن لم يكن زيادة التخصصات التطبيقية نسبة لزيادة الطلب عليها.
5. ينبغي لإدارة جامعة دنقلا زيادة المعروض من التخصصات، خاصة تلك التي يمكن ضمها لكليات قائمة أصلاً، مثل ضم تخصصات البنوك والتجارة والتسويق لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وذلك من أجل زيادة العرض الذي عليه طلب موجود كان يذهب لجامعات أخرى.
6. ضرورة أن تسعى إدارة جامعة دنقلا إلى فتح الكليات التي عليها طلب متزايد مثل الهندسة والإعلام والصيدلة والاتصالات.
7. على إدارة جامعة دنقلا الالتفات إلى أمر كلية العلوم الزراعية، والسعي لإعادة تشكيل المعروض من خدماتها التعليمية وتطويرها، حتى يعود الأمر بزيادة الطلب على الخدمات التعليمية التي تعرضها كلية العلوم الزراعية.
8. على إدارة الجامعة المحافظة على الفئات المحددة للرسوم الدراسية، وأن لا بد من الزيادة يجب أن لا تصل إلى الرسوم المقررة بالجامعات الأخرى، وذلك من أجل خلق هامش يمكن أن يلعب دوراً في زيادة الطلب على الخدمات التعليمية التي تقدمها.
9. العمل على عدم ربط الوظائف بالشهادات حتى لا يبالغ الشباب في طلب الخدمة التعليمية، بل يتعين أن يوضع توصيف لمتطلبات كل وظيفة والمؤهلات التي تتطلبها.
10. يجب ربط الأجور بالوظائف، وليس بالشهادات، حتى يتم ترشيح الخدمة التعليمية.
11. تقديم برامج إرشادية في مراحل المدرسة ليختار الطالب مجال الدراسة الذي يؤهله للعمل مباشرة فور إنهائه الدراسة المدرسية.
12. أن تعمل الجامعة إلى إعادة هيكلة برامجها والتخصصات التي تطرحها وتعمل على تطوير أساليب التدريس الجامعي والاهتمام بتدريب طلبتها أثناء دراستهم وإكسابهم المهارات اللازمة للعمل أو الوظيفة.
13. يجب على المشغلين للخريجين أن يستخدموا معايير موضوعية في اختيار موظفيهم.
14. أن تأخذ الجامعة بعين الاعتبار الاهتمام بالتدريب أثناء الدراسة وتعريف الطلبة بالمؤسسات التي يمكن أن تشغلهم من أجل التدريب ليكتسبوا الخبرة من أهل العمل بعد

التخرج وفتح المجال أمامهم للاطلاع على ما يجد في مجال عملهم ومتابعتهم لتحصل الجامعة على التغذية المرتدة وتستفيد منها في تطوير برامجها المنهجية واللامنهجية.

15. العمل على إكساب طلاب الجامعات والكليات المهارات المختلفة التي

أثبتت الدراسة أهميتها لسوق القطاع الخاص بكافة الطرق والوسائل المختلفة. حيث أثبتت الدراسة على سبيل المثال أهمية امتلاك هؤلاء الخريجين للمهارات السلوكية المختلفة من الإخلاص والجدية في العمل، والانضباط والتقيد بمواعيد ونظم العمل، والتعاون مع الزملاء وإطاعة الرؤساء، والقدرة على العمل في فريق عمل، والرغبة في التعلم والتطوير، إذ يمكن عن طريق إدخال مقرر يطلق عليه - على سبيل المثال - المهارات السلوكية أو السلوك الوظيفي أو أخلاقيات العمل.

16. العمل على تحقيق أقصى سبل التعاون بين مؤسسات التعليم العالي

والقطاع الخاص عن طريق عقد لقاءات بصفة دورية بين ممثلين من القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي وذلك لعمل تقييم لمخرجات التعليم بشكل مستمر ، وكذلك بهدف التعرف على الاحتياجات المستقبلية من المهارات المختلفة ،نظرًا لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبيرة في توظيف الخريجين، إذ أن إكساب الخريجين المهارات الأساسية التي يتطلبها سوق العمل من شأنه ضمان توظيف الخريجين بالإضافة إلى إعطاء هذه المنظمات القدرة على تحقيق مستويات عالية في الإنتاج.

17. العمل على وضع نظام تشاركي لقطاعات المجتمع المختلفة الأخرى من أجل

تقديم وتلقي خدمات تعليمية بشكل متوازن يعود بالفائدة على الجميع. لقد توخت هذه الورقة الاهتمام ببعض الجوانب الخاصة بالمواعمة بين العرض والطلب على الخدمات التعليمية بجامعة دنقلا بالولاية الشمالية، وقد اعتمدت الورقة في ذلك على استقراء المعلومات والبيانات التي توفرت لمعديها من المصادر المثبتة بقدر الحاجة. عسى أن تكون قد وفقت في تقديم إضافة مفيدة.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب

1. السيدة إبراهيم مصطفى وأحمد رمضان نعمة الله والسيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م.
2. أنطوان حبيب رحمة، اقتصاديات التعليم، جامعة دمشق، دمشق، 1982م.
3. رمضان محمد مقلد وأحمد رمضان نعمة الله وعفاف عبد العزيز عايد، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م.

4. مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الأردن، 2007م.
5. محمود، سعيد طه؛ ناس، السيد محمد، قضايا في التعليم العالي والجامعي. دراسات تربوية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2006.
6. بدران ، شبل والدهشان، جمال، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء، القاهرة، ٢٠٠٠

الدوريات

7. التركستاني، حبيب الله محمد عبد الرحيم، الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي 19-21 ذي الحجة 1425هـ الموافق 30 يناير. 1 فبراير 2005.
8. سامي بن عبد الله الباحثين، المهارات المطلوبة للقطاع الخاص السعودي ودور التعليم العالي في توفيرها، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد الأول، الرياض، يونيو 2006.
9. مدثر حسن سالم، ورقة بعنوان: البطالة والاستخدام في السودان بالتطبيق على الولاية الشمالية (رؤية تنموية) مجلة الدراسات الإنسانية، تصدر عن كلية الآداب والدراسات الإنسانية بجامعة دنقلا، العدد الثامن يونيو 2012م.
10. مدثر حسن سالم، ورقة بعنوان: العوامل الاقتصادية والاجتماعية للأسرة ودورها في تحديد نوعية وجودة السكن المطلوب بالولاية الشمالية، قدمت لندوة السكن الصحي الاقتصادي المستدام في المدن الصغيرة والمتوسطة، التي أقامها المعهد العربي لإنماء المدن التابع لمنظمة المدن العربية، والتي عقدت بقاعة المهندس في الفترة من 10 - 13 مارس 2010م بمدينة دنقلا، والتي تم نشرها بكتاب الأوراق العلمية والتجارب.
11. مصطفى متولي، قصور التربية العربية عن تحقيق التنمية (دراسات تربوية؛ مجلة كلية التربية، المجلد 5، الرياض 1308هـ.

التقارير والدليل

12. جمهورية السودان، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الإدارة العامة للقبول وتقييم وتوثيق الشهادات، دليل القبول لمؤسسات التعليم العالي لمستوى البكالوريوس والدبلوم التقني للعام الجامعي 2011م-2012م.
13. إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية، دنقلا، يناير 2009م.

14. تقارير الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية، دنقلا، 2010م.
 15. تقارير مجلس التخطيط الإستراتيجي بالولاية الشمالية، دنقلا ، يونيو 2012م.
- الإدارات والمكاتب**
16. بيانات أمانة الشؤون العلمية بجامعة دنقلا، يونيو 2012م.
 17. بيانات مكتب مسجل كلية الدراسات العليا بجامعة دنقلا، يونيو 2012م
 18. بيانات السكان، تعداد السكان الخامس لعام 2008م، الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية،، دنقلا، 2012م.
 19. وزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية، إدارة التعليم الثانوي، تحليل القبول للجامعات السودانية للعام 2011م.
- الإنترنت**
20. سويلم، عبد المجيد.(2005). مشكلات الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني. Doc.net